

ابراهيم الامين

السلطة والجيش: إهمال هريب لملف الرهائن

بنك المعلومات الأمنية الموجود لدى الاستخبارات العسكرية للجيش مليء بالمعلومات والتفاصيل حول حركة المسلحين في عرسال ومحيطها، وحول التواصل مع مجموعات وقوى موجودة في عمق الأراضي اللبنانية، جنوباً وشمالاً وجبلاً وبقاعاً، وفي العاصمة أيضاً. وثمة مصادر عدة لهذه المعلومات، منها المحلية والعربية والدولية أيضاً. لكن الجيش وافق على تكبير يديه بنفسه عندما قبل بتسوية مذلة في عرسال، قضت بهرب الخاطفين مع المخطوفين، والحد من حركة قواته على الأرض، داخل البلدة أو جوارها، وحتى عندما قبل بالامتناع عن القيام بأعمال التعقب والدهم متى يرى حاجة إلى ذلك. أمام هذا الواقع، بات الجيش يبحث عن صالته في أماكن تجمعات النازحين السوريين. وفي حالات المواجهة مع هؤلاء، تقع الأخطاء الكبيرة، ومنها العيب الأخلاقي الذي تمثل في عمليات دهم طالت أبرياء ومدنيين عزلاً، حتى ولو كان بين هؤلاء من هو مشارك في العمليات العسكرية ضد الجيش. يعرف الجيش، كما كل القوى الأمنية، أن العراضات لم تعد تنفع في تخويف أحد. ولا هي أدوات تتبع الوصول إلى المطلوب. حتى صارت النكتة واجبة: مع كل عملية دهم، تحصل على مطلوب قتيل أو حريق في منزله! في قيادة الجيش من هو غاضب. ولكنه قرّر أن ينفس غضبه في المكان الخطأ. ولكي لا يبدو الكلام تهويلاً أو تحريضاً، فإن الجيش يعرف تماماً أين يكمن الخطر، ويعرف المكان المناسب لصرف غضبه بحكمة ودراية. والجيش يعرف تماماً أين يتحرك الارهابيون، ومن يقوم بعملية الإمداد المستمرة لهم بكل أدوات الحياة، كما يعرف أن في مقدوره، متى أراد التصرف باحترافية وبما يتناسب وكرامته، أن يقوم بالكثير لإجبار الخاطفين على ترك الاسرى، وإجبار داعمي هؤلاء على الانكفاء. لكن، ثمة من في الجيش من لا يريد القيام بهذا الامر. وثمة من يترك المنطقة بلا تعزيزات كافية لمنع تكرار المذبحة، وثمة نقص في الاجراءات تمنع توجه عسكريين إلى الأماكن الخطرة، وبالتالي تمنع تعرضهم للخطف. وثمة نقص في الحزم الذي يمنع مجموعات مجنونة من مطاردة الجنود في أحياء طرابلس وقتلهم. المشكلة أن في الحكومة، وفي عقول طبقة سياسية مهترئة، وفي عقول ضباط كبار، من صار اليوم يفترض أنه يجب انتظار نتائج الغزوة الغربية الجديدة على سوريا والعراق. وهؤلاء المنتظرون، هم أنفسهم الذين قرروا الانتظار منذ ثلاث سنوات، وتسمرّوا على الشاشات في انتظار الدخان الابيض المرتجى من قبلهم. والنتيجة، أن شيئاً من هذا لن يحصل، وأن مصير العسكريين المخطوفين وعائلاتهم سيظل رهن أشخاص دون المسؤولية.

أدركنا يا سيد!

التوتر الظاهر لن يمنع النقاش الهادئ لأزمة الرهائن. الجهة الوحيدة التي تُعذر على ما تقوم به هي عائلات العسكريين المخطوفين الذين يضطرون إلى تحركات احتجاجية، لاقتناعهم بأن لا قيادة للجيش ولا الحكومة ولا أي من القوى السياسية يقوم بما يطمئنهم. بل يتأكد هؤلاء، يوماً بعد آخر، أن لا وجود لأي استراتيجية تقنعهم بملازمة منازلهم، أو حتى القيام بتحرك منسق.

الأهالي عرضة لأشع أنواع الابتزاز. في الحسابات الجامدة لأي عملية تفاوض، يظهر موقف الاهالي وكأنه يصب في خدمة الطرف الخاطف. هم يقومون بتحريك يستهدف الدولة، ويريدون منها القيام بمقايضة تتيح عودة أبنائهم سالمين. وهم محقون في ما يعتقدون. لكن هناك نتيجة يجب أن يعرفها الاهالي، وهي أن الخاطفين هم أكثر المرشحين اليوم بتحركاتهم، لأن هؤلاء يعرفون أن الاهالي لا يمارسون

الجيش ينفّس غضبه في المكان الخطأ، ولا يمكن تبرير العجز عن تحرير الرهائن بعمليات دهم للإنسانية

الضغط على الحكومة والجيش للقيام بعمل عسكري، بل من أجل ما يرونه حلاً وحيداً لاسترداد أبنائهم، وهو إطلاق سراح من يطالب الخاطفون بإطلاقهم. في الجانب الآخر، تنشغل الحكومة بملفات غير ذات أولوية. يمكن القول، صراحة، إنه لا داعي لسفر رئيس الحكومة إلى نيويورك، فيما يستمر الملف من دون علاج. رئيس الحكومة يدرك أن لا مجال لأي حركة في غيابه. بل إنه واثق بأن القوى النافذة لن تبادر إلى أي تحرك من جانب واحد. وهو يدرك، أكثر، أن الجيش ليس في مناخ القيام بعمل خارج المتفق عليه. فتكون النتيجة أن سفر رئيس الحكومة هو تجميد لجهود الدولة، وليس تجميداً للملف برمته، لأن الخاطفين يشعرون بضيق الوقت، ويريدون التخفف من هذا الملف، بعدما باتوا ينظرون اليوم إلى السماء خشية أن تقوم طائرات التحالف بالإغارة عليهم. لكن غياب الأفق يجعلهم في موقع المطالب بنتائج سريعة. ولأن هؤلاء بلا عقل وبلا قلب، فإن قيامهم بعمليات قتل إضافية للمخطوفين أمر وارد في أي لحظة. ما دعا إليه السيد حسن نصرالله، قبل أيام، لا يبدو أنه احتل مكانه لدى أهل السلطة عندنا. الكيديون منهم، قالوا: ليقم حزب الله بتحريرهم! هؤلاء، يرمون الكلام في الهواء، حتى إذا ما قال لهم حزب الله إنه مستعد لتولي المهمة، عادوا واستفاقوا على حجبهم للسيادة، وبالتالي، فإن الفراغ والعجز هما اللذان يسودان.

لكن، ما الذي يقوم به الجيش؟

حقاً!

حميد، وعلى مقربة من مكان انفجار العبوة بالبنية الجيش على طريق «الجمالة»، «إثر توافر معلومات عن مشتبه فيهم في المخيم اعتدوا على ثكنة الجيش. الكتيبة 83 في رأس السرج، إبان غزوة عرسال في الثاني من آب الفائت»، بحسب مصادر عسكرية.

أثناء مدهامات الجيش لمخيمين للنازحين السوريين «وراء الجسر»، وعدد من المنازل التي يقطن فيها نازحون، والتي استمرت ما يقارب خمس ساعات، أقدم ثلاثة سوريين يستقلون دراجة نارية على «محاولة إحراق خيم للنازحين، إلا أن عناصر من الجيش أطلقوا النار باتجاههم بغية ردعهم»، ما أدى بحسب مسؤول أمني إلى مقتل محمد عبد المولى زهرا (41 عاماً)، وجرح كل من عمار الكجك، وكريم عبد الكريم زين، لينقلوا إلى أحد المستشفيات وسط حراسة أمنية مشددة.

الجيش، وبحسب المسؤول الأمني، أوقف خلال مدهاماته 58 شخصياً، بينهم 36 من دون أوراق ثبوتية (سيجري تسليمهم إلى الامن العام اللبناني)، و22 يشتبه في مشاركتهم في القتال ضد الجيش اللبناني أو إطلاق النار على مراكزه. وعلى إثر انتهاء العملية الأمنية عند الحادية عشرة من قبل الظهر، تجمهر عدد من النسوة في ساحة الجمارك وقرب بلدية عرسال، وتبعهن عشرات الشبان الذين قدموا على دراجات نارية، رافعين علم «داعش»، وسط تصفيق وزغاريد النسوة، وصيحات التكبير وهتافات «ما إلنا غيرك يا الله».

سريعاً، انتشرت صور احتراق المخيم، ووجهت هينات إسلامية لبنانية الاتهام للجيش بالوقوف خلف حرقه، داعية إلى تحركات احتجاجية اليوم. «هيئة العلماء المسلمين» انتقدت «العقاب الجماعي الذي طال اللاجئيين السوريين في عرسال»، وطالبت الجيش بـ«إجراء تحقيق شفاف وحياي بشأن ما جرى من انتهاكات طاولت الأبرياء من النازحين السوريين». و«أهابت» الهيئة بقيادة الجيش «وضع حد للتجاوزات ومعالجة الموضوع بالحكمة قطعاً لدابر الفتنة». ودعت إلى التظاهر اليوم تحت عنوان «لا لذبح عرسال».

وفي طرابلس، دعا مشايخ «المتضامن مع أهل عرسال والنازحين السوريين ورفضاً للانتهاكات التي تطال كراماتهم»، واستنكاراً لـ«خميس الذل» و«الخميس الأسود». وفي الإطار عينه، وجّهت جبهة «النصرة» تهديداً للبنانيين بدفع ثمن «ثقتهم بجيشهم»!

ولجلاً، أطلق المسلحون الذين يحتلون الجرد صاروخاً باتجاه البقاع الشمالي، فسقط في منطقة غير مأهولة قريبة من بلدة اللبوة. وواصل الجيش استهداف تحركات الإرهابيين في جرد عرسال، باستخدام الأسلحة المتوسطة ومرابض المدفعية. وبحسب مصادر عسكرية، بدا واضحاً أن إجراءات الجيش أزعت المجموعات المسلحة في الجرد. وأبرز دليل على ذلك، بحسب المصادر، «الطلب الذي حمله مسلحو «جبهة النصرة» لربنا الفلبطي، زوجة العريف في قوى الأمن الداخلي المخطوف علي البزال، والذي أكد ضرورة تأمين «ممر إنساني من جرد عرسال للجرحى».

علم وخبر

دريان يريد الإصلاح في الفتوى

أعرب مفتي الجمهورية عبد اللطيف دريان عن رغبته في «إطلاق ورشة إصلاح شاملة في دار الفتوى والمؤسسات التابعة لها في المناطق»، بداهة بـ«تشكيل لجنة لتنفيذ الإصلاحات». وقال دريان لمقربين منه إنه يريد «إيجاد الفريق المناسب لأداء المهمة». رغبة دريان أثارت تساؤلات حول قدرته على التحرر من الحرس القديم المقرب من تيار المستقبل والرئيس فؤاد السنيورة، الذي كان أول من رشحه، علماً بأن غالبية الشخصيات التي التفت حول المفتي الجديد كفريق استشاري مقربة من السنيورة. على صعيد متصل، نقل عن الأخير قوله إنه «لا استقالة لمجلس عمر مسقاوي قبل انتهاء ولايته الممددة» نهاية العام الجاري، بغية المحافظة على الهيئة الناجبة للمجلس والمفتين والمجالس الإدارية لأوقاف المناطق، وخشية دخول مشايخ مقربين من قوى 8 آثار.

يزبك يتابع زيارته للمشايخ الدروز

يتابع رئيس الهيئة الشرعية في حزب الله الشيخ محمد يزبك، على رأس وفد من الحزب، زيارته للمرجعيات الروحية الدرزية الأسبوع المقبل. ومن المقرر أن يزور الوفد الشيخين أمين الصايغ وأبو سليمان حسيب الصايغ، بعد زيارة شخي العقل نعيم حسن وناصر الدين الغريب قبل يومين.

يذكر أن الزيارات تأتي على خلفية لقاء النائب وليد جنبلاط والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، حيث تم الاتفاق على زيارات لممثلين عن الحزب إلى مناطق الشوف وعاليه.

لا زكاة للفلسطينيين!

وجّه مدير صندوق الزكاة في صيدا سمير المجذوب، الأسبوع الماضي، رسالة إلى تاجر فلسطيني معروف في المنطقة، مهدداً إياه بوقف المساعدات المقدمة للفلسطينيين المسجلين في الصندوق، والبالغة قيمتها 100 ألف ليرة. كذلك هدد بإرسال المحتاجين إلى التاجر لمساعدتهم «لأنكم أولى بأهلكم الأقربين»، كما جاء في نص الرسالة، مشيراً إلى أن «جل أزدهاركم وإمكانيتكم هو من صيدا (...) وبالرغم من أننا أوضحنا أن 30% من المستفيدين من الصندوق هم فلسطينيون، ونعتقد أنكم تنتسبون إليهم، لا يوجد أي فلسطيني مقتدر يساهم في مالية الصندوق، سوى السيد عمر الخياط، ولو بمبلغ بسيط. لذلك لا يعقل أن نطلب من أهالي صيدا الدفع وهم يشاهدون المال يتراكم لدى بعض الإخوة الفلسطينيين». وأضاف المجذوب «نأسف أن نبلغكم أنه إذا لم تتم المساعدة خلال الشهرين القادمين، ولكون المساعدات الصدايقية قد انخفضت عن الماضي وأنتم تتقدمون في فتح المحلات التموينية وخلافها، نأسف أن نحرم الفلسطينيين المسجلين لدينا من المساعدة الشهرية».